أثر الضريبة الخضراء على البعد البيئي للتنمية المستديمة

إشراف: أ.م.د.عباس مفرج الفحل نضال محمد عبد
جامعة الانبار / كلية القانون والعلوم السياسية

The impact of the green tax on the environmental dimension of sustainable development

Nidal Mohammed Abd Prof. Asst. Dr. Abbas Mufarrej AI-fahal
Anbar University/ College of Law and Political Science

المقدمة

أهمية البحث: تتجلّى أهمية البحث من أهمية الموضوع، وتكمن هذه الاهمية في:

الوقوف على دور الضريبة الخضراء في تحقيق البعد البيئي للتنميّة المستديمة، فاذا كانت هذه الضرائب فعّالة ومصمّمة بدقة، فإنها تشجع المؤسسات على تغيير سلوكياتها المضرّة بالبيئة والابتعاد عن الإستخدام المفرط للموارد الطبيعية دون مراعاة لضوابط الإستدامة إضافة إلى توفير الإيرادات الماليّة اللازمة لمعالجة آثار التلوث البيئي وتمويل العملية التنمويّة.

إشكالية البحث: على ضوء ماسبق جاءت إشكالية كما يلي :

- ماهو أثر الضريبة الخضراء على البعد البيئي للتنمية المستديمة ؟

ويتفرّع عن هذا التساؤل الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية :

- كيف يتم تفعيل دور الضريبة الخضراء لتساهم في حماية البيئة واستدامتها؟
- ماهو البعد البيئي للتنمية المستديمة؟

منهجية البحث: لغرض تحقيق الاهداف المرجوّة من البحث تم الاعتماد على أكثر من منهج بحثي حيث اتبعنا المنهج التحليلي لدراسة وتحليل النصوص القانونيّة المنظمة لبعض جوانب الضريبة في العراق لغرض تقييمها، وبيان دورها في تحقيق أهداف البحث، كما اتبعنا المنهج الوصفي؛ لأنّ البحث يقوم على تجميع المعلومات وتحليلها لغرض فهم

الإطار النّظري للبحث بواسطة معرفة الوسائل التي تمكّن من تطبيق الضريبة الخضراء ودورها في استدامة البعد البيئي .

هيكلية البحث: لمعالجة موضوع البحث بطريقة تسمح بتغطية جميع الجوانب التي نراها مهمة فضلا عن الاجابة على التساؤلات المطروحة تم تقسيم البحث إلى مطلبين:

أما المطلب الاول فكان حول دور الضريبة الخضراء في تحقيق البعد البيئي للتنميّة المستديمة من خلال الإصلاح الضريبي، في حين تناول المطلب الثاني دور الضريبة الخضراء في تحقيق التنميّة المستديمة من خلال تحقيق أهدافها.

المطلب الأول

دور الضريبة الخضراء في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستديمة من خلال الاصلاح الضريبي:

يعدّ الاصلاح الضريبي في الوقت الراهن من المسائل المهمّة التي يتوجّب إيجاد حلول عملية ومنطقية لها؛ إذ نجد العديد من الدول تعتمد سياسة الاصلاح للبنية الكليّة لسائر قطاعات الاقتصاد، وتشهد الأنظمة الضريبية تطورا كبيرا في الاقتصاد العالمي؛ لكونها مرآة تعكس مصالح الدول.

تساهم الضرائب الخضراء في حماية البيئة من أشكال الضرر البيئي كلها، سواء كان ذلك من خلال الطابع الردعي "الضرائب "او التحفيزي "الحوافز الضريبية , "وقد تبنت العديد من الدول في العالم الطرح الذي أكد على أهمية الضريبة الخضراء في حماية البيئة، والحد من التلوث، وادخال آليات الضريبة الخضراء من خلال الاصلاح الضريبي.ونستطيع بيان أثر الاصلاح الضريبي من خلال التعريف بمجالات الاصلاح الضريبي، التي تتطلب المراجعة لإيجاد مفاهيم محددة بشأنها، واهم هذه المجالات ما يأتي:

الفرع الأول: توسيع الوعاء الضريبي

ويتم توسيع الوعاء الضريبي إما بزيادة كفاءة النظام الضريبي بما يسمح للوصول الى شرائح لم تكن تغطى في السابق او عن طريق خلق ادوات جديدة مثل الضرائب الخضراء .بقصد خلق نوع من العدالة بين جميع الوحدات الاقتصادية الملوثة للبيئة من جهة ومنح حوافز ضريبية للوحدات التي تعمل على حماية البيئة من جهة ثانية (العبودي, 2015 , ص40).

الفرع الثاني: الاتساق بين الادوات الضريبية

في سياق العمل على تحقيق الاصلاح الضريبي هناك حاجة للنظر الى النظام الضريبي بالكامل، لأن عملية الإصلاح الضريبي يجب ان لا تكون لنوع من الضرائب على حساب نوع آخر، فعندما يفتقر الإصلاح الى التنسيق والتتابع تحدث سلبيات تنعكس آثارها على الكفاءة والايرادات(رمزي, عبير , 2020,ص54).

الفرع الثالث: ترشيد معدل الضريبة

تتحقق العدالة الضريبية باستثناء السلع المهمة والأساسية من الضريبة، خاصة السلع التي تستهلك من قبل الشّرائح الفقيرة في المجتمع , ويعوض الانخفاض في المعدل الضريبي من حصيلة الضريبة الخضراء أي أن الضريبة الخضراء تساهم في تحقيق العدالة الضريبية إما زيادة الكفاءة الضريبية(التوني, بدون تاريخ, ص12 ,13)، فتتحقق عند فرض ضرائب على السلع والخدمات ذات الطابع الاستهلاكي الثانوي التي تستهلكها الطبقة الغنية في المجتمع، ومن المناسب أن تصنف تلك السلع الى مجموعات بحيث يفرض على كل مجموعة معدل ضريبي على أساس المرونة الداخلية للطلب

مثال على ذلك فرض ضريبة على التبغ والكحول باعتبارها سلع ثانوية(التوني, بدون تاريخ, المصدر السابق ,ص55) .وفي العراق يلاحظ على الايرادات الضريبية انخفاضها بشكل كبير؛ إذ إنها لم تتجاوز نسبة 1%تقريبا من إجمالي الناتج المحلي على مدار تاريخ العراق وهي نسبة منخفضة في الاقتصاد حتى عند مقارنته مع دول اقل من

العراق في السمات الاقتصادية ويرجع هذا الانخفاض في الايرادات الضريبية الى عوامل عديدة تتمثل اهمها في ماياتي:

1. **ضيق الوعاء الضريبي واتساع نطاق الاعفاءات الضريبية** غير المبررة في اغلبها.ويكاد يكون نصف الاقتصاد يدور حول الانشطة المرتبطة بالنفط اما النشاطات غير النفطية فان مايخضع منها(وزارة المالية الدائرة الاقتصادية ' 2009 'ص 11.) للضرائب لايتعدى 15% اما المؤسسات المملوكة للدولة والقطاع الزراعي فانها تتمتع بالاعفاء الضريبي.
2. **تعد خطوات الاصلاح الضريبي غير فعالة**، خاصة فيما يتعلق بقوانين الضرائب الكمركية؛ لانطلاقها من بيئات وأُطر خارجية مفروضة ، حيث تمثلت بإلغاء الرسوم والضرائب الكمركية، فضلا عن التركيز المبالغ فيه على الضرائب المباشرة وإهمال الضرائب غير المباشرة، وذلك يرجع الى السهولة في تحصيل وإدارة الضرائب المباشرة على الدخل الوظيفي والأرباح (نعمة, 2019 ' ص104).
3. **ضعف الادارة الضريبية** ودائرة الكمارك، بسبب الاعتماد على العائدات النفطية في فترات الوفرة،بدليل عدم وجود نظام معلوماتي في الادارتين.
4. **عدم وجود إطار قانوني واضح** ينظم فرض الضرائب، ويسمح باستمرارية تنفيذ السياسات الضريبية واجراءات الادارة الضريبية لفترة تتجاوز السنة، وذلك يعود الى أن الموافقة على الضرائب في العراق في قانون الموازنة السنويّة التي تكون ذات طابع مؤقت، يمنع استمرار الضريبة لإكثر من سنة (صدوق النقد الدولي, 2017, ص 19) وبالتالي فإن إعمال هذا الامر سينال من اهم الصفات التي يستوجب ملازمتها للضريبة وهي الاستقرار واليقين والوضوح، فضلا عن الارباك والاضطراب في النظام الضريبي والمالي الذي يحدثه ادراج القوانين الضريبية ضمن قانون مؤقت كقانون الموازنة العامة؛ اذ إن ذلك يجعل قوانين الضريبة مؤقتة تنتهي بانتهاء الوقت المحدد للموازنة مما يستوجب إعادة النص عليها في القانون الجديد؛ لذا نرى ان يقوم المشرع العراقي بعمل اصلاحات ضريبية تنبثق عنها قوانين ضريبية مستقرة قدر الامكان، لتشجيع المستثمرين؛ لأن عدم استقرار القوانين يعد بيئة طاردة للمستثمرين لصعوبة فهم القوانين وصعوبة الالتزام بها.

المطلب الثاني

دور الضريبة الخضراء في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستديمة من خلال دورها في تحقيق اهدافها

الفرع الأول: الحفاظ على الموارد الطبيعية

تساعد الضريبة البيئية في المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال تأثيرها على اسعار الموارد النهائية بسبب التأثير على نفقات وإيرادات المشروعات الاستثمارية لتسببها بنقل تكاليف الانتاج كلها أو بعضا منها الى أسعار ما أنتج من سلع وخدمات، ومن ثم التأثير على هيكلها النسبي، وهذا بدوره قد يؤثر على حجم الاستهلاك وحجم ونوع الانتاج عن طريق مايسمى بالحوافز والكوابح السعرية وبالتالي تؤثر على اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية(عبد الخالق , 1994 , ص 27) ويشجع في نفس الوقت الاستخدام العقلاني للموارد الذي يقوم على مجموعة من المباديء ومن اهمها:

1. تحديد المناطق التي تنفذ فيها النشاطات الاقتصادية – ويعتمد هذا التحديد اساسا على الموازنة بين التكاليف الاقتصادية والتكاليف البيئية، وعدم التركيز على الاولى وإهمال الثانية (كمال, 2016, ص14) وهذا يعني أن نشاطات التنمية الاقتصاديّة يجب ان تنفذ في أماكن او مناطق تكون اثار تلك النشاطات في الحدود المقبولة، والا تعرّض التوازن البيئي إلى التدمير في المنطقة، ويظهر دور الضريبة البيئية من خلال فرض ضريبة بيئية عالية على النشاط في الاماكن التي تزداد فيها التكاليف البيئية ومنح حوافز ضريبية في المناطق التي تقل فيها التكاليف البيئية.

ففي العراق نجد ان اكثر معامل الاسمنت ,الاسفلت والطابوق تم تشييدها دون تقدير للاثر البيئي حيث تتواجد أغلبها قرب المجمعات السكنية مما يشكل خطرا على الصحة العامة.لذا نطالب المشرع العراقي بفرض ضريبة عالية على المعامل التي تكون قرب المجمعات السكنية وإعفاء المعامل البعيدة مما يشكل دعما للتنمية المستديمة من خلال الحد من نسب التلوث والمحافظة على الموارد.

2. حجم الموارد الطبيعية وكميتها –يعد حجم الموارد وكميتها احد المعايير للاستغلال او الاستخراج العقلاني للموارد ,ذلك ان هذا الاستغلال يجب ان يتوقف عند النقطة التي

تبدأ الاثار البيئية السلبية بالظهور ,وهذه النقطة تتحدد من خلال حجم وكمية الموارد الموجودة في الطبيعة وحجم وكمية الموارد التي يحتاجها النشاط (غنيم, ابو زنط , 2014 , ص 47) ويظهر دور الضريبة الخضراء لتحقيق الاستدامة للموارد الطبيعية من خلال فرض ضريبة على الموارد القابلة للنضوب وذلك من اجل ترشيد استخدامها او استبدالها بمورد اخر يكون اكثر وفرة.

3. مخرجات المشاريع الاقتصادية –ان التاثيرات السالبة لمخرجات المشاريع الاقتصادية تعتمد على كم ونوع الموارد المستغلة ,وعلى التكنولوجيا المستخدمة في استخراج او نقل الموارد .

هنا لابد من القول مرة اخرى ان تحسين مخرجات المشاريع الاقتصادية تتطلب الموازنة بين التكاليف البيئية والتكاليف الاقتصادية والذي يمكن تحقيقه باستخدام الضرائب والحوافز البيئية(غنيم, ابو زنط , المصدر السابق, ص 48) فعلى سبيل المثال استخدام الحوافز الضريبية لتشجيع بناء معامل الاسمدة العضوية بالقرب من معامل الصناعات الغذائية للاستفادة من مخلفات الاخيرة في صنع اسمدة عضوية خالية من المواد الكيمياوية المضرة بالبيئة والانسان .

الفرع الثاني: مكافحة تلوث الغلاف الجوي

توجد العديد من القضايا البيئية التي تدخل ضمن مفهوم الغلاف الجوي وتغييراته من هذه القضايا ثقب الاوزون ,التغير المناخي، ونوعية الهواءولهذه القضايا تاثيرات مباشرة على صحة الانسان وتوازن النظام البيئي وبعض هذه التأثيرات تكون غير قابلة للانعكاس والتراجع ومن المؤكد أن السبب الاول لزيادة مشاكل التلوث البيئي هو انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكاربون من المصانع ووسائل النقل التي تستخدم مصادر الطاقة الملوثة وهناك مؤشرات اثنان رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

المؤشر الاول–نوعية الهواء والتغير المناخي – وتقاس جودة الهواء بقياس نسبة الملوثات في الهواء المحيط في المدن وتحديد نسبة انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون.

المؤشر الثاني – ترقق طبقة الاوزون –وتقاس بكمية الانبعاثات المسببة لترقق طبقة الاوزون، ومما لاشك فيه أن فرض ضريبة بيئية على مصادر الطاقة الملوثة

والمنتجة لغاز ثاني اوكسيد الكاربون والغازات الاخرى التي تساهم في هذه المشكلة ,يساهم في الحد من النشاطات الملوثة والبحث عن بدائل للتخلص من دفع الضريبة، كان يتم اللجوء الى استخدام النقل العام بدل الخاص او الاستفادة من الحوافز الضريبية للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة فتساهم الضريبة البيئية باستدامة البعد البيئي (حوامدة, 2006 , ص 50).

الفرع الثالث: ادارة المياه

تتمثل إدارة المياه في عمليات استدامة الثروة المائية التي تتمثل بتحلية مياه البحر,وتجميع مياه الامطار واعادة استخدامها ، وتوليد الطاقة الكهربائية من المياه كما تشمل اعادة استعمال المياة الثقيلة حفاظا على المخزون المائي، وتعد المياه من اكثر العناصر اهمية بالنسبة للتنمية المستديمة وهي عصب الحياة الرئيسي، كما انها مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف اكثر من الموارد الطبيعية الاخرى، وتعدّ إدارة الموارد المائية (بسيوني, مصدر سابق , ص 9) بطريقة مستديمة بيئيا من اكبر التحديات التي تواجه دول العالم حاليا لكون انظمة المياه من أنهر وجداول وبحيرات من اكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتاثرا بالنشاطات السلبية للانسان، وفي ظل التزايد السكاني، وتزايد متطلبات التنمية على المياه ,فان توفير المياه لاغراض الشرب والتنمية بشكل متوازن اصبحت مسالة معقدة وصعبة وستبقى من اخطر المعيقات لعملية التنمية المستديمة وتقاس استدامة الثروة المائية بمؤشرين:

المؤشر الاول –نوعية المياه وتقاس نوعية المياه بقياس نسبة تركيز الاوكسجين المذاب في الماء وكذلك مجموعة الكائنات الدقيقة المسببة للامراض والتي تدخل الى الماء من مياه المجاري فتنتقل الى الاخرين عن طريق الاستعمال اليومي للماء مسببة أمراضا مختلفة، كماتتسبب المركبات العضوية المصنعة التي تشمل المبيدات والمنظفات في تلوث المياه ايضا.

المؤشر الثاني –كمية المياه وتقاس كمية المياه من خلال قياس نسبة المياه المستنزفة سنويا سواء كانت مياه سطحية او جوفية ومقارنتها مع نسبة المياه الكلية (الزيدي, 2014 , ص 222 وما بعدها)

وتلعب الضريبة الخضراء دورا في استدامة المياه، فعند فرض ضريبة على استخدامات المياه يكون ذلك حافزا على ترشيد استخدامها والابتعاد عن الاسراف، كما تساهم الضريبة في تحسين نوعية المياه من خلال فرض ضريبة على المبيدات والمنظفات التي تحتوي على تراكيب كيميائية مضرة بالمياه الجوفية (عبود, مصدر سابق, ص 209)

وفي العراق تعد المياه من الموارد النادرة بالرغم من ان العراق يحتضن نهري دجلة والفرات لتناقص كميات المياه التي يستلمها العراق بسبب تحكّم الدول التي تقع فيها منابع الأنهار الجارية في العراق بكميات المياه التي يستلمها فضلا عن تعمدها بإقامة السدود دون مراعاة للعهود والمواثيق الدولية، ويتطلب تحقيق جودة في إدارة هذه الموارد وضع برامج رقابية تساندها تشريعات قانونية بيئية مناسبة وتحديد مسارات الاستخدام المستدام مع الحرص على تحقيق ترشيد في استهلاك المياه والحصول على موارد مائية إضافية.وتعدّ طرق الري التقليدية سببا في ضياع كميات كبيرة من المياه بسبب الضائعات المائية التي تترشح في التّربة الى أعماق كبيرة وعمليات التبخر أثناء عملية السقي وغيرها من الممارسات الخاطئة، التي ترجع في الغالب الى مجانية الموارد المائية في العراق؛ لذا فان فرض ضريبة بيئية على المياه تتناسب مع الاستخدام العشوائي غير المسؤول يساعد في ترشيد استخدام هذا المورد وفي نفس الوقت منح حوافز ضريبية تشجع على استخدام مباديء التنمية المستديمة بشكل واسع وتهيئة كل مستلزمات نجاحها، كأعادة تدوير المياه العادمة واستخدامها في سقي الاحزمة الخضراء حول المدن، وتبني انظمة تكنولوجية حديثة في الري.لذا نطالب المشرع العراق بتشريع قوانيين لفرض ضريبة بيئية على استخدامات المياه تتناسب مع الاستخدام الفائض عن الحاجة.

الفرع الرابع: التنوع البيولوجي

يظن البعض ان التنوع الحيوي يقتصر فقط على توفير الحماية للحيوانات والنباتات البرية وانشاء المحميات، وان ذلك ليس له علاقة بالتنمية المستديمة بينما الحقيقة تبين ان التنوع الحيوي يعد من أهم عناصر التنمية المستديمة فزيادة على كونه واجب بيئي واخلاقي، فهو أساسي لتامين التنمية المستديمة استنادا الى التّرابط الوثيق بين البيئة

والتنمية؛ إذ إنّ جودة الأولى تعد اساس لتوسع الاخيرة، ونظرا لاعتماد الاقتصادات الوطنية على الموارد الحيوية والانواع والانظمة البيئية، فان الاستخدام المستديم لعناصر التنوع الحيوي وحمايتها يعد شرطا من شروط تحقيق التنمية المستديمة لوجود قيم اقتصادية وتنموية للتنوع الحيوي . على سبيل المثال . فان نسبة كبيرة من الأدوية التي تصنع في العالم يتم تصنيعها من نباتات برية؛ فاذا فقدت هذه النباتات من الطبيعة؛ فان العالم سيفقد قيمتها العلاجيّة وحتى النباتات التي لاتعرف قيمتها العلاجية في الوقت الحاضر، ربما تظهر فوائدها في قادم الايام؛ بسبب التطور الهائل الذي يشهده العالم (حوامدة, مصدر سابق ,ص 250)، وتظهر اهمية الضريبة الخضراء من خلال الجانب الردعي للضريبة التي تفرض على استهلاك تلك الموارد، او من خلال الجانب التحفيزي الذي يشجع على اقامة المحميات، على سبيل المثال، يمتلك العراق من حيث التنوع الاحيائي والثقافي والجيولوجي بيئات غنية ومتنوعة وتعد ذات معايير مهمة على المستوى الوطني والاقليمي والعالمي ومن المهم حماية تلك البيئات للحفاظ على توازن النظام البيئي وحمايته ونقله سليما للاجيال القادمة , وقد إنضم العراق في سنة 2009 الى إتفاقية التنوع البيولوجي فترتب على هذا الانظمام الالتزام ببنود الاتفاقية والايفاء بالتزاماتها (جمهورية العراق ' وزارة البيئة ' حالة البيئة في العراق 2017 ص 133) وقد اصدر العراق العديد من التشريعات والقوانين لحماية التنوع الاحيائي، التي تمنع الصبد الجائر واستغلال الموارد الطبيعية بشكل عشوائي، ومن الامثلة على تلك القوانين، قانون حماية الحيوانات البرية رقم 17 لسنة 2010 ' قانون الحجر الزراعي رقم 17 لسنة 1966 'قانون الغابات والمشاجر رقم 30 لسنة 2009.....الخ من القوانين التي تهتم بالتنوع الاحيائي وبالرغم من كثرة القوانين لكنها لم تستطع حماية التنوع الاحيائي في العراق فعلى سبيل المثال نرى اختفاء الكثير من الغابات في العراق والرعي الجائر وغيرها من المشاكل التي ادت الى زيادة نسبة التصحر والعواصف الرملية وكان الاجدر بالمشرع اضافة تشريع للضريبة البيئية وبمعدلات عالية على أي تجاوز على مكونات البيئة لتساهم مع القوانين الاخرى في حماية التنوع الاحيائي.

الخاتمة

تعتبر البيئة والتنمية وجهان لعملة واحدة وهي الحياة ,فالعلاقة بينهما علاقة أزلية ليس بالامكان تجاهلها مادام الامر متعلق بحياة الانسان فوق كوكب الارض؛ لذا ظهر الفكر الذي يدعوا الى الاهتمام بالبيئة واعتبار هذا الاهتمام اساسا للتنمية المستديمة التي تاخذ بعين الاعتبار الضوابط والمحددات البيئية ,اي حماية البيئة والتعامل معها بشكل سليم لتستمر بالعطاء ودعم نظم الحياة واتخاذ الاجراءات العاجلة للتصدي لتغير المناخ الذي يمثل أكبر تهديد للتنمية المستديمة ان الفهم الصحيح للتنمية المستديمة كفكر نظري وممارسة عملية لمختلف جوانبها وابعادها يستوجب اعتماد كل الادوات الممكنة والمتاحة لتحقيقها،وتعد الضريبة الخضراء احد اهم تلك الادوات باعتبارها وسيلة فعالة للحد من التلوث البيئي ودفع الملوثين الى تغيير سلوكهم للحد من الانبعاثات الملوثة وترشيد استهلاك الطاقة والموارد،فضلا عن كونها اداة لتصحيح فشل السوق في ادخال الاثار الخارجية عن طريق ادوات الضريبة البيئية المباشرة وغير المباشرة اذ اصبح لزاما على كل من يتسبب في الاضرار بالبيئة افرادا او مؤسسات،ان يدفع ضريبة بيئية.

من هذا المنطلق ومن خلال بحثنا نخلص الى النتائج التالية:

1. تعد الضرائب الخضراء او كما تسمى مسؤولية الملوث حجر الاساس في القانون البيئي؛ اذ عن طريق هذه الضريبة يتم تقرير مسؤولية الملوث عن الاضرار التي احدثها في البيئة، وهي تعد وسيلة رادعة لتخفيف الضغط على الموارد ومعالجة المشاكل البيئية كما تعد حافز يدفع الملوثين لعدم التلويث والبحث عن تكنولوجيا نظيفة تمنع استنزاف الموارد الطبيعية وتحافظ على الموارد غير المتجددة من النضوب وتقلل من التلوث؛ لأن فرض ضرائب خضراء على مدخلات العملية الانتاجية سيدفع بالوحدة الاقتصادية إلى ترك استخدام تلك المدخلات بسبب تكاليفها المرتفعة والتّوجه الى استخدام مدخلات أخرى تكون أقل تلويثا للبيئة.
2. تعد التنمية المستديمة اهم تطور في الفكر التنموي الحديث وقد حظيت باهتمام عدد كبير من الباحثين الذين اتفقوا على انها بديل لمفاهيم سابقة اثبتت قصورها وتكشفت آثارها السلبية ومخاطرها الكبيرة التي تجاوزت كل ما ادعتّه التنمية التقليدية من

مكاسب تفاخرت الدول المتقدمة بتحقيقها والتي أدت الى هذا التدهور الخطير للبيئة .

3. تساهم الضرائب الخضراء في حماية البيئة من كل أشكال الضرر البيئي سواء كان ذلك من خلال الطابع الردعي "الضرائب "أو التحفيزي "الحوافز الضريبية , "وقد تبنت العديد من الدول في العالم الطرح الذي أكد على اهمية الضريبة الخضراء في حماية البيئة، والحد من التلوث، وادخال آليات الضريبة الخضراء من خلال الإصلاح الضريبي.
4. يمكن بيان اثر الاصلاح الضريبي من خلال التعريف بمجالات الإصلاح الضريبي، وأهم هذه المجالات توسيع الوعاء الضريبي اما بزيادة كفاءة النظام الضريبي بما يسمح للوصول الى شرائح لم تكن تغطى في السابق او عن طريق خلق ادوات جديدة مثل الضرائب الخضراء.بقصد خلق نوع من العدالة بين جميع الوحدات الاقتصادية الملوثة للبيئة من جهة ومنح حوافز ضريبية للوحدات التي تعمل على حماية البيئة من جهة ثانية. أو من خلال تحقيق العدالة الضريبية باستثناء السلع الهامة والاساسية من الضريبة ,خاصة السلع التي تستهلك من قبل الشرائح الفقيرة في المجتمع , ويعوض الانخفاض في المعدل الضريبي من حصيلة الضريبة الخضراء .

التوصيات:

1. تعتمد حماية البيئة اساسا على وعي الاشخاص في المجتمع من منطلق أنّ الانسان هو مصدر التّلوث؛ لذا يجب توعية الناس بأهمية المحافظة على البيئة باعتبارها مصدر حياتهم وتنشئة الاجيال على الوعي البيئي وتجنيد القوى الفاعلة في المجتمع بشكل واسع، لتشترك بوضع سياسات حماية البيئة من خلال الضريبة الخضراء؛ أي خلق الوعي لدى المجتمع بان الهدف من الضريبة البيئية هو لحماية البيئة وتحقيق تنمية مستديمة بالدرجة الاساس. كما يجب العمل على تمهيد الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية قبل البدء بتطبيق اي ضريبة لضمان نجاح تلك الضريبة بتحقيق اهدافها.

2. يتوجب إجراء تعديلات في التشريع للعمل على توظيف السياسات الضريبية كاحد ادوات السياسة المالية المهمة لتحقيق تنمية مستديمة في العراق بشكل خاص والدول النامية بشكل عام من خلال فرض ضريبة خضراء على بعض الانشطة المضرة بالبيئة للسماح لهذا النظام الجديد بالدخول ضمن منظومة العمل وتطويعه لمعالجة مشاكل التلوث البيئي وجعل الدولة قادرة على تحقيق كل أهداف التنمية المستديمة بأبعادها المختلفة، إلا أن ذلك مرهون بمدى قدرة الدول على تعديل وتغيير انظمتها لجعلها قابلة للتطبيق.
3. القيام بإعادة تقييم للموارد البيئية بهدف تغيير أنماط الاستهلاك وحمايتها من الاستنزاف خاصة الموارد المعرضة للاستنزاف كالماء على سبيل المثال وتعتبر ادارة الموارد المائية بطريقة مستديمة بيئيا من اكبر التحديات التي تواجه دول العالم حاليا لكون انظمة المياه من انهر وجداول وبحيرات من اكثر الانظمة البيئية هشاشة وتاثرا بالنشاطات السلبية للانسان.وفي ظل التزايد السكاني وتزايد متطلبات التنمية على المياه ,فان توفير المياه لاغراض الشرب والتنمية بشكل متوازن اصبحت مسالة معقدة وصعبة وستبقى من اخطر المعيقات لعملية التنمية المستديمة .

كما يعد حجم الموارد وكميتها أحد المعايير للاستغلال او الاستخراج العقلاني للموارد؛ ذلك أنّ هذا الاستغلال يجب أن يتوقف عند النقطة التي تبدأ الاثار البيئية السلبية بالظهور، وهذه النقطة تتحدد من خلال حجم وكمية الموارد الموجودة في الطبيعة، وحجم الموارد وكميتها التي يحتاجها النشاط .ويظهر دور الضريبة الخضراء لتحقيق الاستدامة للموارد الطبيعية، من خلال فرض ضريبة على الموارد القابلة للنضوب، وذلك من اجل ترشيد استخدامها أو استبدالها بمورد آخر يكون أكثر وفرة.

4. في العراق تعد الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات حسب تقرير وزارة البيئة قد شكلت نسبة 60% من اجمالي ملوثات الهواء في بغداد؛ لذا يمكن استخدام اكثر من وسيلة قانونية للعمل على تخفيف المشاكل البيئية أو حلّها جذريا، وتعد الضرائب الخضراء من الأدوات التي اثبتت فعاليتها في كثير من دول العالم؛ لذا من المهم تطبيقها في العراق لتحقيق أهداف بيئية واجتماعية واقتصادية، ويمكن تحديد نوعين من الضرائب في العراق:

أ. الضرائب على الوقود بنوعيه البنزين وزيت الغاز؛ لتجنب حدوث أزمات اقتصادية او اجتماعية طارئة يستوجب التّدرج في معدل الضريبة الخضراء؛ أي البدء بفرضها بمعدل منخفض نسبيا تتم زيادته كل سنة لغاية فترة محددة، ويتم تحصيل تلك الضريبة من قبل وزارة النفط، وتسديدها الى صندوق خاص، كما يعطي الاعلان المسبق للضرائب الجديدة مرونة لصانعي القرارات في اجراء اي تعديل، وبأقل تكاليف ممكنة.

ب. الضرائب على السيارات الملوثة للبيئة تستعمل هذه الضرائب في كل انحاء العالم، كمصدر ثابت للايرادات الحكومية، يتم تحصيل هذه الضريبة عندما يتم التّجديد لاوراق السيارة سنويا من قبل شرطة المرور وبشكل دوري؛ اذ يتم فحص محرّك السيارة في المراكز المتخصصة عند تجديد اوراق السيارة، فلا تجدد الرخصة للسيارة التي تتجاوز النّسب المعياريّة في انبعاثاتها، وتفرض ضريبة على السيارة الملوثة وتزداد هذه الضريبة مع زيادة عمر المحرك، ويمكن تحقيق ايرادات عالية من هذه الضريبة اذا تمت ادارتها بشكل جيد، ويمكن لهذين النموذجين أن يكونا نواة ومنطلق لتطبيق أوسع للضرائب الخضراء في العراق.

5. العمل على متابعة المشكلات التي تظهر اثناء تطبيق الضرائب الخضراء المقترحة والسعي لسد الثغرات التي تظهر اثناء التنفيذ.

المصادر والمراجع

اولا- الكتب

1. د.أحمد عبد الخالق 'السياسات البيئية والتجارة الدولية دراسة تحليلية للتاثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية 'ط2'دار النهضة العربية بيروت ' 1994.
2. د.أحمد مدحت اسلام ' التلوث مشكلة العصر 'اصدارات عالم المعرفة 'الكويت 'ط1'1990.
3. د.سالم محمد عبود 'استراتيجية التنمية المستدامة –مدخل تحليلي للعلاقة بين الامن والتنمية 'دار الدكتور للعلومالادارية والاقتصادية 'العراق ' بغداد ' ط3 '2021.
4. د.عثمان محمد غنيم ' د.ماجدة ابو زنط ' التنمية المستديمة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها 'دار صفاء للنشر والتوزيع 'عمان 'الاردن '2014.
5. د.كاظم عبد الامير ' الانظمة البيئية ومشاكل التلوث البيئي ' بيت الحكمة ' بغداد ' العراق ' ط1 ' 2014.
6. د.مالك حسين حوامدة ' الابعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية واثر التنمية المستدامة ' ط1 ' دار دجلة للطباعة والنشر ' عمان ' الاردن ' 2014.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

7. علاء حسين مؤنس 'تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات (1990-2010)'بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائبمقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية كجزء من نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير 'بغداد ' 2015.

ثالثا: البحوث والمقالات

8. بودرجة رمزي 'د.لخشين عبير ' دور الجباية البيئية في في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة ' بحث منشور في مجلة دراسات جبائية ' مج 8 ' عدد 2 ' سنة 2019.
9. امال ضيف بسيوني ' تمويل وادارة مشروعات ريادة الاعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ' بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة ' جامعة طنطا ' 2020.
10. حيدر عبد الامير نعمة ' توجهات المؤسسات الدولية في الاصلاح الضريبي وانعكاساتها على تجارة العراق الخارجية ' بحث مستل من اطروحة دكتوراه ' منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ' عدد 60 ' سنة ' 2019.
11. نيفين كمال 'امكانية تطبيق ضريبة الكاربون في مصر 'بحث منشور في سلسلة كراسات السياسات 'معهد التخطيط القومي المصري 'عدد 6' سنة 2016 'منشور على الموقع التالي www.inplaning.gof.eg.

رابعا: المقالات

12. ناجي التوني ' سياسات الاصلاح الضريبي ' مقال ضمن سلسلة اصدارات جسر التنمية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت ' عدد 13 ' منشور على الرابط التالي –http;\\www.arab api.org\develop.htm.
13. وزارة المالية الدائرة الاقتصادية،سبل تنمية مصادر الايرادات في العراق ' 2009 '
14. وزارة المالية ' جمهورية العراق 'بحث منشورلوزارة البيئة ' حالة البيئة في العراق ' 2017 '

الملخص:

تعد التنمية المستديمة بديل موسّع لمفاهيم سابقة أثبتت قصورها لتسبّبها بظهور الأزمة البيئيّة التي تشكّلت ملامحها على أنّها واحدة من أكبر الأزمات التي تواجه الجيل الحالي في العالم، وتلقي بظلالها على اجيال المستقبل، وجدير بالذكر أن إهمال البعد البيئي في عمليات التنميّة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، قد اوصل العالم إلى كثير من المشاكل على الصعيد البيئي والاقتصادي والاجتماعي، ولعل من المفيد أن نؤكد أنّ معدلات النمو الاقتصادي السنويّة لم تعد كافية لمعالجة المشكلات البيئيّة الناجمة عن تحقيق تلك المعدلات، فأصبحت الشعوب كالتاجر الفاشل الذي يعيش على رأس المال الخاص به، الذي يستهلكه يوما بعد يوم باستعماله المستمر له؛ لذا ظهرت ضرورة إيجاد أدوات قانونيّة فعّالة من أجل أستدامة البيئة، ومن بين تلك الأدوات التي أثبتت نجاحها في استدامة البيئة هي الآليات القانونيّة الردعيّة منها، والوقائيّة التحفيزيّة الى جانب الأدوات الاقتصاديّة التي من أهمها قوانين الضريبة الخضراء.

الكلمات المفتاحية: الضريبة، الخضراء، قانون، البيئة.

Abstract:

Sustainable development is an expanded alternative to previous concepts that proved their shortcomings due to the emergence of the environmental crisis whose features were formed as one of the largest crises in the world facing the current generation and casting a shadow on future generations. It is worth mentioning that neglecting the environmental dimension in development processes in the period after World War II has led the world to many problems on the environmental, economic and social level. Also, it is useful to emphasize that the annual economic growth rates are no longer sufficient to address the environmental problems resulting from achieving these rates. Therefore, people have become like a failed merchant who lives on their own capital and who consumes it day after day. As a result, the necessity of finding effective legal tools for environmental sustainability has emerged. Among those tools that have proven validity in environmental sustainability are the deterrent and preventive legal mechanisms, in addition to the economic tools, the most important of which are the green tax laws

Keywords: tax, green, environmental law